الفعل: دلالته عَلىَ الزمن و وظيفته الإخبارية عند سيبويه

* محمد دلوم

تعريف الفعــل

لقد درج كثير من النحاة على تعريف الفعل بأنّه لفظ دال على معنى مقترن بزمان.[1] **أمّا** سيبويه فقد عرّفه بقوله:"أمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحـــداث الأسمـــاء، وبنيت لما مضى، وما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع." [2] ثمّ يسترسل في الشرح والتفصيل قائلا: " وأمّا بناء ما مضى فَذَهَبَ، وسَمِعَ، ومَكُثَ، وحُمِدَ. وأمّا بناء مـا لم يقـع، فإنّه قولك آمرا:اذهَبْ، واقتُلْ، واضرِبْ.و مخبرا:يَقْتُلُ، ويَذْهَبُ ويَضْـرِبُ، ويُقْتَـــلُ، ويُضْرَبُ. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت. فهذه أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، ولهـا أبنية كثيرة ستُبيّن إن شاء الله. والأحداث نحـــو الضـــرب والحمـــد، والقتل ." [3]

وهذا التعريف يحتاج إلى تأمّل وتمعّن كبيرين،كي يفهم على حقيقته،لأنّه أوجز وأشمل تعريف للفعل- في حدود علمنا المتواضع - و التعاريف الأخرى وإن كانت تشاركه في الإيجاز، فإنّها لا تبلغ مبلغه من الشمولية والتدقيق، وذكر الفروق الجوهرية والخصائص المميّزة للفعل.وما يؤخذ عنها، أنّها و إن كانت جامعة، تستقطب كلّ أنواع الفعل في العربية (الماضي، والمضارع، والأمر)، إلاّ أنّها ليست مانعة، لأنّها تشمل إلى جانب الأفعال، بعض المشتقات،كاسم الفاعل مثلا، ففي قولك: (هذا سارقُ الثوبِ) دلّت كلمة (سارق) على حدوث فعل السرقة من المشار إليه، في الماضي.وفي قولك: (أنا ذاهبٌ إلى وهران)، دلّ اسم الفاعل (ذاهب) على وقوع فعل الذهاب من المتكلّم في المستقبل.

---

* جامعة محمد بوضياف، المسيلة

نلاحظ أنّ اسم الفاعل في المثالين السابقين، دلّ على حدث مقرون بزمن الحدث في المثال الأوّل مقرون بالماضي، وفي المثال الثاني مقرون بالمستقبل.فاسم الفاعل قد تضمّن دلالة الفعل،لذلك يعمل عمله .لأنّ العمل النحوي مرتبط بدلالة اللفظ.ومثال ذلك قولك: (أناجح أخوك؟) فاسم الفاعل ناجح، مرفوع على الابتداء، و لكنّه لم يرفع خبرا، بل رفع فاعلا، لأنّ لفظ (أخوك) فاعل سدّ مسدّ الخبر وأغنى عنه.وإن دلّ هذا على شيء فإنّما يدلّ على أنّ فعلية اللفظ طغت على اسميّته.هذا من الناحية النحوية، أي وظيفة الاسم داخل التركيب.أمّا من الناحية الصرفية، التي ينظر فيها إلى اللفظ مسلوخا من التركيب، فتبرز اسمية اللفظ وحدها بجلاء و وضوح، لأنّه يقبل علامات الاسم،كالجر، والإضافة، والتنويـن، و(أل) التعريفية.

ومن تحجج بقوله أنّ اسم الفاعل يتضمّن إلى جانب الدلالة على الحدث والزمـن، الدلالة على الفاعل.فالجواب أنّ الفعل أيضا قد يتضمّن الدلالـة على الفاعـل، وذلك إذا كان فاعله ضميرا مستترا فيه،كفعل الأمر (قف) مثلا، دلّ علّ على الحدث، والزمن، والفاعل.

أمّا تعريف سيبويه، فإنّك تلمس فيه علم صاحبه، ودرايته الواسعة بالعربية وأسرارها. وأوّل ما شدّ انتباهنا في هذا التعريف، عبارة (أحداث الأسماء)، وهي المصادر،كما فسّرها في شرحه للتعريف، حيث قال: (والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل).ولفهم مراد سيبويه من هذه العبارة نقارنها بعبارة (أسماء الأحداث)، التي تدلّ هي الأخرى على المصادر، والفرق بينهما أنّ عبارة سيبويه (أحداث الأسماء)، فيها اعتبار للفاعل،الذي يلازم الفعل بالضرورة، لأنّه لكلّ فعل . مهما كان نوعه . فاعل قام به.

أمّا عبارة (أسماء الأحداث)، فهي وإن دلّت على المصادر، إلاّ أنّها لا تتضمّن مراعاةً أو اعتبارً للفاعل، ولبيان ذلك نقول:

إنّ المصدر إذا أُضيف إلى الاسم، فإنّ المعنى يحتمل وجهين،إذا كان فعل المصدر متعدّيا.أحدهما أن يكون المضاف إليه فاعلا في المعنى، والآخر أن يكون مفعولا به.ففي قولك: (ضربُ زيدٍ أزعجني).يحتمل أن يكون زيد ضاربا،ويحتمل أن يكون مضروبا.أمّا إذا كان فعل المصدر لازما، فالتركيب الإضافي يحتمل معنى واحدا فقط، وهو أنّ المضاف إليه فاعل في المعنى لا غير.فلفظ (زيد) في قولك: (ذهاب زيد) فاعل في المعنى لا غير، لأنّه قام بفعل الذهاب.

فالمعنى الدائم الذي يتضمّنه التركيب الإضافي، الذي أضيف فيه المصدر إلى الاسم، هو الفاعلية، سواء أكان فعل المصدر لازما، أو متعدّيا.

أمّا إذا كان المضاف اسما غير مصدر، فإنّ الإضافة تكون متضمّنة معنى أحد حروف الجرّ فقط، ولا أثر لمعنى الفاعلية أو المفعولية. و مثال ذلك التراكيب الإضافية التالية: (خاتم ذهب)، (كتاب زيد)، (أستاذ البلاغة).تضمّن التركيب الأوّل معنى حرف الجرّ (من) و تضمّن الثاني معنى اللام، وتضمّن الثالث معنى (في).ولا أثر للفاعلية أو المفعولية في هذا النوع من التراكيب الإضافية.

وكلمة (أحداث) جمع، مفرده حَدَثٌ، وهو مصدر للفعل (حَدَثَ)، أمّا كلمة أسماء، فهي جمع اسم وليست مصدرا.وعليه فعبارة (أحداث الأسماء)فيها إضافة المصدر إلى الاسم، أمّا عبارة (أسماء الأحداث)، فهي من إضافة الاسم إلى المصدر، والفرق بينهما كما بيّنا.

والتركيب الإضافي (أحداث الأسماء)، باعتباره من نوع إضافة المصادر إلى الأسماء، فهو يتضمّن بالضرورة معنى كون الأسماء فواعل، سواء أكان فعل المصدر لازما، أو متعدّيا.أمّا معنى كون الأسماء مفعولات، فلا يكون محتملا إلاّ مع مصادر الأفعال المتعدّية.أمّا التركيب الإضافي (أسماء الأحداث)، باعتباره ليس من نوع إضافة المصادر إلى الأسماء، فهو يتضمّن معنى أحد حروف الجرّ، و هو هنا اللام، لأنّ المعنى:أسماء للأحداث.

وقوله : (لفظ أحداث الأسماء)، يعني ألفاظ المصادر، وأراد بهذا القول أنّ الفعل يؤخذ من لفظ المصدر لا من معناه.إذ لو كان الفعل يشتقّ من معنى المصدر لاشتقّ من مرادفه، وهذا غير وارد في اللغة.أي أنّ الفعل (هرب) على سبيل المثال، مشتقّ من الهروب لا من الفرار.

و قوله: (أمثلة) يريد بها صيغ الفعل، وقد مثّل لكل صيغة بمثال.واكتفى بالتمثيل للثلاثي لأنّه الأكثر اطرادا في الاستعمال اللغوي، فمثّل لمفتوح العين بذَهَبَ، و لمكسورها بسَمِعَ، و لمرفوعها بمَكُثَ، هذا بالنسبة للمبني للمعلوم، أمّا صيغة المبني للمجهول فقد مثّل لها بحُمِدَ.

ويريد بقوله: (بنيت لما مضى، وما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع) زمن الحدث الذي دلّ عليه الفعل، والزمن ثلاثة أزمنة:ماض، وحاضر، ومستقبل.

وهذا التقسيم الثلاثي للزمن . الماضي، والمستقبل، والحاضر، أو الحال، ليس من وضع سيبويه، ولا من غيره.بل هو من البديهيات المسلّم بها. ومن قال . مستندا إلى قول سيبويه السالف الذكر . :إنّ الزمن عند سيبويه ماض، ومستقبل، وحال. [4] . يريد بالحال الحاضر . فقد بخسه حقّه من حيث لا يدري، حينما نسب له أمرا بديهيا، فهو بهذا قد قزّم عملاقــا، وهو يريد تعظيمه. لأنّ سيبويه لا يريد إفادة القارئ بهذه البديهية، إنّما وظّف هذه البديهية ليبيّن دلالة الفعل في العربية على الزمن،كما سنبيّن.إن شاء الله. فالماضي يبدأ من الماضي المطلق، أي من ناقص ما لا نهاية . بلغة الرياضيين . وينتهي عند بداية الحاضر.

والحاضر يبدأ من بداية النطق بلفظ الفعل، و ينتهي بانتهاء النطق به.

أمّا المستقبل فيبدأ من نهاية الحاضر، أي من الانتهاء من النطق بالفعل، ويمتدّ إلى ما لا نهاية.والشكل الموالي يوضّح ذلك.

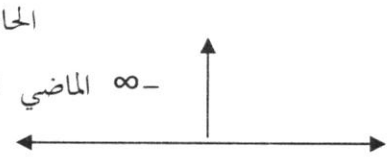

ويمتاز الحاضر بأنّه قصير جدّا، لذا لا وجود له منفردا في واقع اللغة العربية، لأنّه لا يتّسع لاستيعاب الحدث الذي دلّ عليه الفعل.فالحدث إمّا أنّه قد تمّ قبل النطق بلفظ الفعل الدال عليه، أو أنّه سيتحقق بعد النطق. والذي يستوعب الحدث أو الأحداث، هو الماضي والمستقبل فقط، أمّا الحاضر فهو في الحقيقة فاصل بينهما لا غير. وإذا كان لابدّ من توظيفه، أو التعبير عنه كي لا تكون هناك فجوة في الدلالة على الزمن، فلا مفرّ من إدراجه مع المستقبل، وهو ما حدث ويحدث في العربية، وقد عبّر سيبويه عن هذا بدقّة ووضوح بقوله: (ما هو كائن لم ينقطع). ولمزيد من البيان والتوضيح، نتناول دلالة الفعل على الزمن عند سيبويه.

دلالة الفعل على الزمن عند سيبويه

1 . صيغة الفعل الماضي: و هي صيغة بنيت للدلالة عمّا مضى من الأحداث، وقد عرّفها سيبويه بقوله: (بنيت لما مضى)، ومثّل لها بـ (ذهب، وسمع، و مكث وحُمِد).ورمز . كما ذكرنا . بكلّ فعل من الأمثلة المذكورة لصيغة صرفية معيّنة،واكتفى بالثلاثي لكثرته.

2 . صيغة فعل الأمر: و هي صيغة بنيت للدلالة على أحداث لم تقع في الماضي، ويطلب وقوعها في المستقبل.وقد عبّر عن هذا بقوله: (وأمّا بناء ما لم يقع، فإنّه قولك آمرا: اذهب واقتل، واضرب).وهي أمثلة أراد بها صيغ الأمر من الثلاثي، فمثال مفتوح العين الفعل (اذهب).ومثال مضموم العين الفعل (اقتل).ومثال مكسور العين الفعل (اضرب).

3 . صيغة الفعل المضارع:وهي صيغة بنيت للدلالة على شيئين هما:

الأوّل: الدلالة على حدث لم يقع، وأردت أن تخبر بوقوعه في المستقبل، فهي إذن تشترك مع صيغة الأمر في الدلالة على ما لم يقع من الأحداث.وخلاصة القول أنّ صيغة الأمر

والمضارع، تشتركان في الدلالة على أحداث المستقبل، والفرق بينهما أنّ صيغة الأمر يطلب بها حدوث الفعل، فقولك: (اقرأ) تطلب به من مخاطبك إحداث فعل القراءة.فإن حدث منه ذلك، فسيكون بعد انتهائك من اللفظ نطقا، أي في المستقبل.

أمّا صيغة المضارع،فيخبر بها عن حدوث الفعل في المستقبل.ففي قولك: (يسافر زيد، أو سيسافر زيد، أو سوف يسافر زيد)، إخبار عن حدوث السفر من زيد في المستقبل.

الثاني: الدلالة على ما هو واقع من الأحداث، ولم ينقطع. ويمتاز هذا النوع من الأحداث . إذا تناوله الكلام . بكونه مخبر به فقط، ولا يصح طلب حدوثه، لأنّه طلب تحصيل حاصل.وهذا ما أراده سيبويه بقوله: (وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت).ومهمّ جدّا أن نضع سطرا تحت عبارة (إذا أخبرت).والرسم الموالي يبيّن دلالة الفعل في العربية على الزمن.

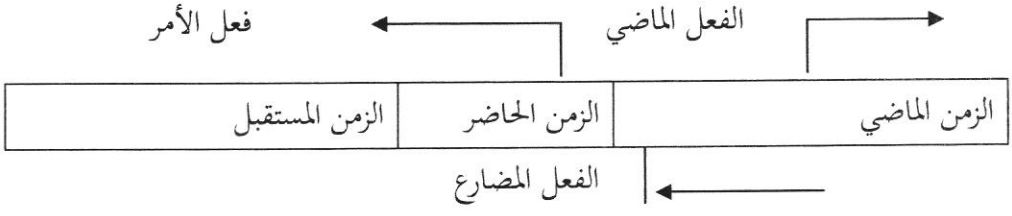

الوظيفة الإخبارية للفعل

إذا كانت الوظيفة الأساسية للغة هي الإخبار، فمن الطبيعي أن تقاس أهمّية الكلمة بمدى فاعليتها في بناء الخبر.وهذا الذي سار عليه النحاة قديما وحديثا، في ترتيب أنواع الكلمة.فالكلمة اسم وفعل وحرف. وأقوى هذه القبل الثلاثة . على حدّ تعبير ابن جنّي . الاسم.لأنّ الجملة لا تخلو من الاسم أبدا، وقد تخلو من الفعل والحرف. [5] ولأنّ الاسم يخبر به وعنه، ويليه في الرتبة الثانية الفعل، لأنّه يخبر به ولا يخبر عنه، ويأتي في المرتبة الأخيرة الحرف، لأنّه لا يخبر به ولا عنه. [6]

ووظيفة الفعل تنحصر في كونه يعبّر به عن الأحداث فقط. وتنقسم الأحداث باعتبار زمن حدوثها إلى أحداث وقعت في الماضي، وأخرى واقعة في الحاضر ومستمرّ في المستقبل، وثالثة تقع في المستقبل. والسؤال المطروح هو:أيّ الأنواع أصلح وأقوى في بناء الخبر؟ الجواب: إنّ أحداث الماضي هي الأصلح والأقوى في بناء الخبر، لأنّ الأصل في الخبر أنّه حدث مضى، فإذا أُدرج في الكلام، فهو لا محالة لغرض الإخبار.

ويليها أحداث الحاضر المستمرّة في المستقبل، لأنّها وإن كانت حاصلة في الحاضر، ومستمرّة في المستقبل، فسوف تعرف لا محالة نهاية، وبالتالي فهي سائرة في طريقها لتكون خبرا.هذا من جهة.ومن جهة ثانية:إنّ كونها واقعة بالفعل، يؤهّلها لبنائها على سبيل الإخبار، لأنّ بناء الخبر يتطلّب أوّلا وجود الحدث، وثانيا وقوع الحدث.

أمّا أحداث المستقبل، إذا ورد ذكرها في الكلام على سبيل الإخبار، فالأصل أنّها توقّعات بنيت على معطيات، و المتحدّث يرى حتمية أو احتمال وقوعها، بناء على تلك المعطيات، لذلك أوردها على سبيل الإخبار.

وهناك احتمال آخر، وهو أنّ المتحدّث لم يدرجها على سبيل الإخبار بها، أي ليس الغرض من ذكرها الإخبار بوقوع الأحداث الدالّة عليها، بل لغرض آخر، كأن تُذكر نتيجة لما قبلها.ومثال ذلك قولك: (اجتهد لتنجحَ).فالفعل المضارع (تنجح) هنا لم يذكر على سبيل الإخبار به، بل ذكر كنتيجة للاجتهاد الذي دلّ عليه فعل الأمر قبله.

وقد يكون ذكرها على سبيل التعليق، أي تعليق حدث بحدث، كما في أسلوب الشرط.مثل:﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾ [7] .ليس الغرض هنا الإخبار بوقوع الحدث الذي دلّ عليه الفعل المضارع،سواء في فعل الشرط (يعمل)، أو في جوابه (يره).بل الغرض هو تعليق وقوع الحدث الذي دلّ عليه فعل الجواب بوقوع الحدث الذي دلّ عليه فعل الشرط، كما في قولك: (من يجتهد ينجح).و مثله المضارع الواقع في جواب الأمر،كقولك:

(سافر تجد خيرا).الفعل المضارع هنا وهو لفظ (تجد)، ليس الغرض من ذكره الإخبار بوقوع حدثه، بل تعليق وقوعه بوقوع السفر.

وما يستخلص من هذا الكلام أنّ صيغة الماضي،كونها تدلّ على أحداث الماضي فإنّ إدراجها يكون حتما للإفادة بالخبر، أي أنّها ذكرت بغرض الإخبار عن وقوع الأحداث الدالة عليها.لذلك فهي لا تحتاج إلى علامة إعرابية تدلّ على ذلك.فالفعل الماضي بني للإخبار به على أحداث الماضي فقط.فهو يمتاز بثبوت الدلالة، بالنسبة للزمن لأنّه يدلّ على الماضي فقط، و بالنسبة للوظيفة اللغوية، أو الغاية من إدراجه، فهي الإخبار.لذا جاء في حالته الإعرابية مبنيا.لأنّ البناء ثبوت على حالة واحدة. وكون الماضي بني للإخبار به فقط،جعل بعض الدارسين يصفونه بالخبر. جاء في كتاب تفسير الجلالين في تفسير قوله تعالى:﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبۡرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [8] أنّ في (اتّخذوا) قرائتين، إحداهما بكسر الخاء،والأخرى بفتحها.وقال في الأخيرة (وفي قراءة بفتح الخاء خبر).ومعلوم أنّ اللفظ بفتح الخاء(اتّخَذوا) فعل ماض،وبكسرها(اتّخِذوا) فعل أمر. وذكر العلاّمة الصاوي في حاشيته على تفسير الجلالين أنّه يريد بقوله: (خبر) جملة إخبارية.[9]

وكذلك فعل الأمر، الأصل فيه أنّه بني ليطلب به تحقيق الفعل فقط، وفي المستقبل.فهو يمتاز أيضا بثبوت الدلالة، بالنسبة للدلالة الزمنية، لأنّه يدلّ على المستقبل فقط.وبالنسبة للوظيفة اللغوية، أو الغاية من إدراجه، يدلّ على الطلب لا على الإخبار لذلك جاء مبنيا كذلك.

أمّا المضارع، فدلالته متغيّرة، غير ثابتة.بالنسبة للدلالة الزمنية، يدلّ على الحاضر والمستقبل.وبالنسبة للوظيفة اللغوية، أوالغاية من إدراجه، هي الإخبار وعدم الإخبار.فالتغيّر حاصل فيه من الجهتين، جهة الدلالة على الزمن، وجهة الغاية من إدراجه.وهذا التغيير وعدم الثبوت على حالة واحدة، هو الذي جعله معربا.

وما دامت الوظيفة الأساسية للغة هي الإخبار، أعطيت الضمّة للمضارع المخبر بـه، لأنّه عمدة أسند إلى عمدة مثله، وهو المسند إليه المخبر عنه.أي الفاعل أو

نائبه،وحقّ العمدة في الجملة العربية إذا كان معربا الرفع. المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية مرفوعان، والفاعل أو نائبه، والفعل المضارع، في الجملة الفعلية مرفوعان أيضا.أمّا الماضي والأمر فهما مبنيان، كما ذكرنا و بيّنا سبب بنائهما.

لقد كانت هذه نظرة سيبويه إلى الفعل في العربية ودلالته على الزمن.ذكرها بوضوح وهو يشرح التعريف،فاستهلّ بالمبني من الأفعال، لأنّ الأصل في الأفعال البناء، وما دام الماضي مقدّم على المستقبل في الترتيب الزمني،قدّم ما بني للإخبار عن ما مضى، وهو الفعل الماضي،ومثّل له بأمثلة.ثمّ انتقل إلى ما بني للدلالة على المستقبل فقط، وهو فعل الأمر، لأنّه يطلب به وقوع الفعل في المستقبل، ومثّل له بأمثلة.فقال: (وأمّا بناء ما لم يقع، فإنّه قولك آمرا:اذهب، واقتل، واضرب)، فلمّا فرغ من المبني الذي بني لحالة واحدة، وهو ما جعله في الحالة الإعرابية مبنيا، كما ذكرنا، انتقل إلى ما بني لأكثر من حالة وهو المضارع، الذي يبنى للإخبار، ولغير الإخبار، وفي بنائه للإخبار وجهان:

الأوّل: أن يبنى للإخبار على أحداث المستقبل، وهذا واضح من كلام سيبويه في حديثه عن بناء ما لم يقع، في حالة الإخبار، ومثّل له بالمضارع المرفوع .فمثّل للمبني للمعلوم,بـ(يَقْتُلُ،ويَذْهَبُ,ويَضْرِبُ) وللمبني للمجهول، بـ (يُقْتَلُ,ويُضْرَبُ).

والثاني:أن يبنى للإخبار عن أحداث الحاضر والمستقبل، أو الحال والاستقبال.وعبّر عنه سيبويه . بعد ذكره للنوع الأوّل . بقوله: (وكذاك بناء ما لم ينقطع، وهو كائن، إذا أخبرت).وهو المضارع المرفوع أيضا، يدلّ على ذلك قوله: (كذلك).

دلالة الرفع على الخبر في المضارع

وإذا تأمّلنا كلام سيبويه، وقرأنا بين السطور، وجدنا تلازما بين الرفع . كعلامة إعرابية . والإفادة بالخبر في المعرب من الأفعال، وهو المضارع.أي أنّ المضارع إذا أُريد به الإخبار عن وقوع الحدث يكون مرفوعا، وإذا أُريد به غير الإخبار، جاء غير مرفوعٍ، أي: منصوبا أومجزوما. ويتّضح ذلك من خلال الأمثلة التي مثّل بها للمضارع بنوعيه، المخبر به عن أحداث المستقبل فقط،والمخبر به عن أحداث الحاضر والمستقبل معا. فقال في الأوّل

قولك مخبرا.وذكر أمثلة من المضارع المرفوع، وقال عن الثاني: (وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت).أي وأمثلة هذا كأمثلة ذلك، في بناء كلّ منهما بالمضارع المرفوع.يفهم من هذا أنّ الرفع في المضارع ملازم لقصد الإخبار بوقوع الحدث.أي أنّ المضارع المرفوع، أحداثه غاية في الإخبار، أمّا المجزوم أو المنصوب، فأحداثه ليست غاية في الإخبار.و إنّما أُدرجت معلّقة بغيرها، أو متّصلة بها.و نحن إذا تأمّلنا الفعل المضارع في العربية وجدناه بني على هذه القاعدة.

فالمضارع المجزوم في أسلوب الشرط مثلا، ليست الغاية من ذكره هي الإخبار بوقوع أحداثه، دون قيد أوشرط، بل الغاية من ذكره هي تعليق وقوع أحداث جواب الشرط، بوقوع أحداث فعل الشرط.ففي قولك: (من يجتهد ينجح)، لم تخبر بالنجاح، ولا بالاجتهاد، وإنّما علّقت النجاح بالاجتهاد، وجعلت الاجتهاد شرطا لتحقيق النجاح.وكذلك المضارع الواقع في جواب الأمر، في مثل قولك: (اجتهد تنجح).فأنت هنا لم تخبر بالنجاح، بل جعلته معلّقا بالاجتهاد.ونحن إذا تأمّلنا الأسلوب، وجدناه أسلوبا إنشائيا،لا خبريا.فهو أمر غرضه النصح، وغياب الرفع هنا دليل على غياب الإخبار.

وكذلك المضارع المنصوب، فإنّ أحداثه ليست غاية في الإخبار، وهي أيضا مرتبطة بغيرها.ففي قولك: (أُسافرُ لأتعلّمَ، أو كي أتعلّمَ).أنت لم تخبر بوقوع الحدث الذي دلّ عليه المضارع المنصوب، وهو الفعل (أتعلّم)، وإنّما جعلته مرتبطا بالسفر، ارتباط السبب بالمسبّب.

ويشترك المضاراع المجزوم،مع المضارع المنصوب في أنّ أحداثهما ليست واقعة، والأصل في الخبر أن يكون بما وقع من الأحداث.

و المتصفّح لكتب التفسير، و مختلف الدراسات القرآنية القديمة، ذات النزعة اللغوية، يجد الدارسين كثيرا ما يستدلّون على قصد الخبر في المضارع بعلامة الرفع.و لبيان ذلك نأخذ نماذج قرآنية، المضارع فيها مجزوم، وعدل به في قراءة أخرى من الجزم إلى الرفع

لغاية إخبارية. وأخرى المضارع فيها منصوب، وعدل فيه من النصب إلى الرفع لنفس الغاية.ونذكر أقوال بعض اللغويين فيها ممن نعتقد أنّهم حجّة في اللغة.

المضارع المنقول من الجزم إلى الرفع

من ذلك ما قاله الزمخشري في بيان الفرق بين الرفع والجزم في (يغفر) و(يعذّب)من قوله تعالى:﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾ [10] فذكر أنّه " قرئ فيغفرْ ويعذّبْ مجزومين عطفا على جواب الشرط، ومرفوعين على (فهو يغفرُ ويعذّبُ)"[11] .أي أنّهما مرفوعان على أنّهما خبران لمبتدإ محذوف تقديره هو، يعود على لفظ الجلالة.

ومثله قوله تعالى:﴿إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَۖ وَإِن تُخۡفُوهَا وَتُؤۡتُوهَا ٱلۡفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمۡۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ﴾ [12]. قُرئ (يكفّرُ)، بالرفع، و(يكفّرْ) بالجزم، بالرفع على أنّه خبر لمبتدإ محذوف،والتقدير: هو يكفّرُ. وبالجزم عطفا على جواب الشرط. [13] وقال ابن خالويه في حجة من رفع: "والحجة لمن رفع:أنّ ما أتى بعد الفاء المجاب بها الشرط، مستأنف مرفوع" [14]. أي رفع على أنّ الكلام مستأنف، وأقل ما يستأنف به الكلام جملة، وعليه وجب تقدير ما تتمّ بـه الجملـة، وهو المخبر عنه، أي المبتدأ.لأنّ الفعل لا يصلح إلاّ مخبرا به،والتقدير الذي يستقيم به المعنى هو: (هو يكفّرُ).

ومن قال أنّ الحدث الذي دلّ عليه الفعل (يكفّر) واقع في الحالتين الجزم، أو الرفع، لأنّ الكلام فيه إخبار عن التكفير عن السّيّئات من الله في الحالتين، فما الفرق بينهما في المعنى؟

والجواب:أنّ الجزم يدلّ على أنّ التكفير عن السّيّئات معلّق على إبداء الصدقات وإخفائها، ومرهون بها، وهو يدل على هذا في الحال والاستقبال فقط.أي أنّه إذا كان منكم

إبداء الصدقات وإخفائها، في الحال والاستقبال،كان لكم مقابل هذا التكفيرُ عن السّيّئات في الحال والاستقبال أيضا، فالكلام فيه ترغيب في الصدقات.

أمّا الرفع فيدلّ على أنّ تكفير الذنوب،أو المغفرة، صفة من صفات الله . جلّ وعلا ثابتة فيه، في الماضي والحاضر، والمستقبل.لأنّ فيه إخبار عن حدث التكفير عن السّيّئات لذاته،غير معلّق على ما قبله.لأنّه خبر عن مخبر عنه، مستقلّ عن ما قبله.فالكلام فيه استئناف، لذا فهو يشمل المتصدّقين وغير المتصدّقين، من الذين آمنوا وعملوا الصالحات.لأنّه . جلّ جلاله . غفّار للذنوب، ومغفرته في رضاه، فمن أرضاه نال مغفرته.وعليه فالمعنى يتضمّن الترغيب في كلّ أنواع الطاعات و العبادات. وإنّما خصّت الصدقات هنا، لأنّ الآية وردت في معرض الحديث عن الإنفاق في سبيل الله.وبهذا يتبيّن لنا أنّ الإخبار بالمضارع المرفوع أقوى وأبلغ من الإخبار بالمضارع المجزوم. وما قيل هنا في الفعل (يكفّر)، يقال في (يغفر، ويعذّب) من الآية السابقة.

وتأمّل أخيرا قوله تعالى:﴿وَأَنَّا لَمَّا سَمِعْنَا ٱلْهُدَىٰٓ ءَامَنَّا بِهِۦ ۖ فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ [15].الشاهد في هذه الآية هو قوله: ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾، وهو أسلوب شرط،أداة الشرط فيه (من) تجزم فعلين: فعل الشرط وجوابه.فعل الشرط (يؤمنْ) مجزوم، أمّا جواب الشرط، وهو الفعل (يخافُ) فقد جاء مرفوعا.وسنكتفي هنا بذكر ما قاله الزمخشري دون تعليق، لأنّه لا يحتاج إلى ذلك.فقد قال ما نصّه:"(فلا يخاف) فهو لا يخاف، أي هو غير خائف، ولأنّ الكلام في تقدير مبتدأ وخبر دخلت الفاء.ولولا ذلك لقيل:(لا يخفْ).فإن قلتَ:أيّ فائدة في رفع الفعل وتقدير مبتدإ قبله حتّى يقع خبرا له، ووجوب إدخال الفاء، وكان ذلك كلّه مستغنًى عنه، بأن يقال:(لا يخفْ)؟قلتُ:الفائدة فيه أنّه إذا فُعِلَ ذلك، فكأنّه قيل:(فهو لا يخافُ).فكان دالا على تحقيق أنّ المؤمن ناجح لا محالة، وأنّه هو المختص بذلك دون غيره." [16]

المضارع المنقول من النصب إلى الرفع

أمّا المضارع المنقول من النّصب إلى الرّفع،فمثاله قوله تعالى:﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ [17]. والشاهد فيه هو الفعل المضارع (يقول)، قرئ بالرفع والنصب. قال الإمام الصاوي في تفسير هذه الآية: "حتّى بمعنى إلى وهي تنصب المضارع إذا كان مستقبلا، ولا شكّ أنّ القول مستقبل بالنسبة للزلزال، وإن قلت إنّ القول والزلزال قد مضى، فالجواب على أنّه حكاية الحال الماضية، و أمّا الرفع فهو بناء على أنّ الفعل بعدها حال مقارن لما قبلها، و الحال لا ينصب بعد حتّى،فتحصل أنّ لها بعد حتّى ثلاثة أحوال، إمّا أن يكون مستقبلا، أو ماضيا، أو حالا. فالأوّل ينصب والأخيران يرفعان."[18] ويريد بقوله: (وأمّا الرفع فهو بناء على أنّ الفعل بعدها حال مقارن لما قبلها.)أنّ زمن الفعل المضارع المرفوع بعد حتّى، هو الحاضر والماضي لأنّ الحال هو الحاضر، وما قبله هو الماضي، و نظرا لقصر زمن الحاضر، و لكونه لا يتّسع لاستيعاب الحدث، أو الأحداث، كما سبق الحديث عنه، فقد أدرج هنا مع الماضي.وفي الحقيقة أنّ المقصود هنا هو الماضي، وأدرج الحاضر معه كي لا تكون هناك ثغرة في الزمن.ولذلك تجد ابن خالويه وهو يبيّن حجج اختلاف القراءات في هذه الآية يقول: "وتلخيص ذلك:أنّ من رفع الفعل بعد حتّى كان بمعنى الماضي، ومن نصبه كان بمعنى الاستقبال" [19]. ونحن لا نرى اختلافا بين الإمامين، لأنّهما وإن اختلفا في الشكل، فقد اتّفقا في المضمون.وهو أنّ المضارع المرفوع بعد حتّى أحداثه واقعة، والمضارع المنصوب بعد حتّى أحداثه غير واقعة.وهو رأي الخليل الذي عبّر عنه بقوله:"والرفع بحتّى إذا كان الفعل واقعا. قولهم:سرنا حتّى ندخلُها. رفعت ندخلها لأنّه فعل قد مضى.وهو واقع، فكأنّه صرف من النصب إلى الرفع، ووجهه حتّى دخلناها...وعلى هذا يقرأ هذا الحرف:﴿وَ زُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ﴾بالرفع، أي حتّى قال.وهو واقع.ويقرأ بالنصب على معنى الاستقبال" [20].

ومن الذين تنبّهوا إلى العلاقة الموجودة بين حركة الفعل المضارع ووقوع أحداثه، ورأوا أنّ المضارع المرفوع أحداثه واقعة، وبالتالي فهو غاية في الخبر.وأنّ المضارع المنصوب، أو المجزوم أحداثه غير واقعة وعليه فهي ليست غاية في الخبر، صاحب نحو المعاني الذي قال عن المضارع المجزوم في فعل الشرط وجوابه ما نصّه:"ومعنى هذا في وضوح وفي يسر أنّ كلا من الفعلين ليسا في موضع الخبر، لأنّ كلا منهما لم يقع، فهو إذن منقوص الدلالة بسبب تعلّق وقوعه بوقوع غيره، من أجل ذلك لم يستحق أيّ منهما مرتبة الإعراب التي يستحقّها الفعل المعرب،وهي الرفع، مرتبة المسند، فكان أن سقطت منه بنقص دلالته فصار مجزوما.ويمكن أن يتضح ذلك مزيد وضوح في حالة الفعل المضارع الذي يقع في جواب الطلب، فإنّهم يقدّرونه شبيها بجواب الشرط، كقول القائل: ((زرني أكرمك)) لأنّ فعل الإكرام لم يقع، وهو لا يقع إلاّ إذا كانت الزيارة.ومما يؤيد ذلك ويؤكده أنّ جواب الشرط يستحسن رفعه إذا كان فعل الشرط فعلا ماضيا نحو: ((إن زارني زيد أكرمُه)) لأنّ الفعل الماضي كأنّه محقق الوقوع، فما يعلّق به ويشترط له كأنّه واقع،فيستحق أن يعرب إعراب الفعل، وهو إعراب المسند إذا استكمل دلالته وهو الرفع، وفي ذلك يقول ابن مالك: وبعد ماض رفعك الجزاء حسن." [21].

و بإجراء مقارنة بسيطة بين أحداث الماضي، التي يدل عليها الفعل الماضي، وأحداث المستقبل، التي يدل عليها الفعل المضارع، في قوّة الإفادة بالخبر، نجد أنّ الإخبار بأحداث الماضي أقوى، و أثبت في نفس السامع، من الإخبار بأحداث المستقبل.لأنّ هذه الأخيرة الأصل فيها أنّها توقّعات، و ليست أخبار يتسرّب معها إلى نفس السامع شكّ.لأنّ وقوعها احتمالي.كما أنّ الفعل الماضي في العربية بني للإخبار به فقط.أمّا المضارع فهو للإخبار ولغير الإخبار، فإذا كان للإخبار جاء مرفوعا، كما مرّ بنا في شرح كلام سيبويه، وإن كان لغير الإخبار جاء منصوبا أو مجزوما كما سبق وأن ذكرنا.

وممّا يدلّ على قوّة الإخبار بالماضي، أنّهم إذا أرادوا الإخبار عن أحداث المستقبل على سبيل اليقين، عبّروا عنها بصيغة الماضي، لأنّهم بهذا قد أخرجوها من المتوقّع إلى الثابت، أي أخرجوها من كونها ظنّية الوقوع، إلى كونها قطعيّة الوقوع.ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾[22]. وأمر الله الذي استعجله المشركون هو قيام الساعة، وقد عبّر القرآن الكريم عن إتيانه بصيغة الماضي (أتى)، مع أنّه لم يقع، وفي هذا إشارة إلى حتمية وقوعه، فالخبر مذكور على سبيل اليقين.ومنه أيضا قوله تعالى:﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتۡ لَهُمۡ جَنَّٰتُ ٱلۡفِرۡدَوۡسِ نُزُلًا﴾[23]..فجنّات الفردوس ستكون - إن شاء الله - نزلا للذين أمنوا وعملوا الصالحات، في المستقبل، أي في الآخرة، ولكن الله ذكر ذلك بصيغة الماضي (كانت)، لأنّ ذلك واقع يقينا.

ونخلص بهذا إلى أنّ نظرة سيبويه إلى الفعل، نظرة مستوحاة من واقع اللغة العربيـــة، تدلّ على أنّ صاحبها على درجة كبيرة من الفهم والإدراك للعربية وأسرارها.وفي اعتقادنا أنّ سيبويه كان من سبّاقين في كشف الحجاب عن هذه الحقائق والأسرار، وإزاحة الأستار عنها، و لا أدلّ على ذلك من أنّه . عند الجمهور. صاحب أوّل كتاب في نحو اللغة العربية،فلا عجب إذا لقّب بأبي النحو العربي. وليست حيّازته لهذا اللقب من باب الصدفة أو المجاملة،بل هي اعتراف بالفضل،وشهادة بالسبق في ميدان الدراسة النحوية للعربية، ولا أدلّ على ذلك من تسمية مصنّفة بالكتاب.إذ لا يخفى على أحد ما لمسمّى هذه الكلمة من قداسة، لما يشتمل عليه مضمونه من صدق، وصواب، وعلم،وحكمة.لذا كان مصنّفه هو الوحيد بعد القرآن الكريم، الذي نال شرف هذه التسمية، قال تعالى في وصف القرآن الكريم:﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِ﴾[24].

الإحالات

1- أنظر مثلا، ابن يعيش، *شرح المفصّل*،ج/4،ص:204.و الأنباري، *أسرار العربية*،ص:39.و عبّاس حسن *النحو الوافي*، ج/1،ص:46.و محمد سعيد إسبر، وبلال جنيدي، الشامل في علوم اللغة العربية و مصطلحاتها، ص:651.

2- سيبويه، الكتاب، ج/1،ص:12.

3- المرجع السابق نفسه،و الصفحة نفسها.

4 - ينظر عبد الجبّار توامة، *زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه و جهاته - دراسات في النحو العربي* - ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994م، ص:.3

5 ينظر ابن جنّي، *الخصائص*، ج/1، ص:.41،42

6- ينظر ابن السراج، الأصول في النحو، ج/1، ص:.37

7- سورة الزلزلة، الآية7.

8 سورة البقرة، من الآية 125.

9- العلامة الصاوي،ينظر *حاشية العلامة الصاوي على تفسير الجلالين*، ج/1، ص:.59

10- البقرة، الآية 284. الفعلان (يغفر، و يعذّب) في ورش مجزومان، و في حفص مرفوعان.

11 الزمخشري، *الكشاف*، ج/1، ص:.407

12- البقرة،271.على رواية حفص (يكفّرُ)، بالياء و الرفع، و على رواية ورش (نكفّر) بالنون و الجزم.

13- ينظر،المرجع السابق للزمخشري، ص:397.

14- ابن خالويه،*الحجة في القراءات السبع*، الطبعة الرابعة، 1401هـ 1981م دار الشروق، بيروت، القاهرة، ص:102.

15- سورة الجن، الآية 13.

16- الزمخشري،*الكشّاف*،تفسير سورة الجنّ، ج4، ص169.

17- البقرة، 214.

18- العلامة الصاوي، *حاشية العلامة الصاوي على تفسير الجلالين*، ج/1، ص:98.

19- ابن خالويه، *الحجة في القراءات السبع*، ص:96.

20- الخليل،*كتاب الجمل في النحو*،تحقيق د/ فخر الدين قباوة،الطبعة الخامسة،1416هـ 1995م،ص:183،184.

21 - أحمد عبد الستار الجواري،*نحو المعاني*،المؤسسة العربية للدراسات و النشر،بيروت،2006م، ص:115، 116.

22 - سورة النحل، الآية الأولى.

23- سورة الكهف، الآية 107.

24- سورة البقرة، من الآية الثانية.

المصادر و المراجع

القرآن الكريم،على روايتي حفص،و ورش.

ابن جنّي، *الخصص*، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1983.

ابن خالويه،*الحجّة في القراءات السبع*،تحقيق د/عبد العال سالم مكرم،الطبعة الرابعة،دار الشروق،بيروت،و القاهرة،1981.

ابن السرّج،*الأصول في النحو* ،تحقيق د/عبد الحسين الفتلي،الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة،بيروت،لبنان، 1990.

إسبر محمد سعيد و بلال جنيدي،*الشامل (معجم في علوم اللغة العربية و مصطلحاتها*، الطبعة الثانية،دار العودة،بيروت،لبنان،1985.

الخليل بن أحمد الفراهيدي،*كتاب الجمل في النحو*،تحقيق د/فخر الدين قباوة،الطبعة الخامسة دون ذكر دار النشر و البلد،1995.

الزمخشري،*المفصّل في صناعة الإعراب*،دار الكتب العلمية، بيروت،1999.

الكشّاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الفكر، دار الفكر للطباعة و النشر، بيروت،2006 .

سيبويه،*الكتاب*، تحقيق و شرح عبد السلام محمد هارون،الطبعة الأولى، دار الجيل،بيروت، 1991.

أحمد الصاوي،*حاشية العلامة الصاوي على تفسير الجلالة*،دار إحياء التراث العربي،بيروت لبنان، (د ت).

يعيش بن علي يعيش، *شرح المفصل*، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).